النموذج التونسي الجديد للحكم
 مساعد وزيرة الخارجية توم مالينوفسكي
 مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل
 تونس العاصمة، تونس
 2 سبتمبر/أيلول 2015

شكرا لكم على هذا التقديم الحار. إنه لمن دواعي سروري أن أكون في تونس، وخصوصاً هنا في مدرسة البحر الأبيض المتوسط لإدارة الأعمال.

على مدى الأيام الثلاثة الماضية اجتمعت مع رئيس الوزراء الصيد وغيره من أعضاء الحكومة والبرلمان لمناقشة الاصلاحات في تونس والتحديات الاقتصادية والأمنية الخطيرة التي تواجه البلاد. وقد سمعت من قادة في المجتمع المدني حول عملهم المعقد، من تقديم الخدمات المطلوبة في المجتمعات، إلى ربط المواطنين بممثلهم المنتخبين، والدعوة إلى الإصلاحات التي من شأنها حماية الشباب من التطرف وتعزيز مشاركتهم المدنية.

وما رأيته هو أن تونس تستعد لتحقيق النجاح في مجالات عديدة بالرغم من كل التحديات التي تواجهها. إن تاريخ تونس وتجربتها مع المجتمع المدني الحر -والتي عرفت ذات يوم بأنها من أكثر البلدان حيوية في المنطقة - ودورها التاريخي الرائد في حقوق المرأة في المنطقة، وطبقها المتوسطة الكبيرة، والتزامها بالسياسات الديمقراطية وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية لشعبها، كل هذه تضع تونس على مسار يبعث على الأمل في ترسيخ الديمقراطية.

قد يقول البعض أن كل ما أنجزته تونس منذ عام 2011 هو تحقيق طبيعي لوعده ثورتها. وعندما فر بن علي من البلاد في يناير/ كانون الثاني من ذلك العام، وترددت أصداء المطالب بالكرامة، المستوحاة من بائع فاكهة من سيدي بوزيد في منطقة الشرق الأوسط، قليل منا اعتقد أن الطريق إلى الديمقراطية والحكم الرشيد في هذه المنطقة سيكون سهلاً، لكن معظمنا كان يراوده الأمل في عدم العودة إلى الوراثة. بالتأكيد لم تكن ظروف الاستبداد والركود التي سبقت الصحوة العربية أمراً طبيعياً. إذ ليس من الطبيعي لأي شخص، هنا أو في أي مكان، أن يتحمل ما يقال له بأنه لا يستطيع التفكير أو التصريح بما يعتقد، أو أن يقبل بعدم إبداء رأيه في قرارات تؤثر على حياته. أعتقد أن معظم الناس يدركون أن أساسات المنطقة كانت "تغرق في الرمال"، بحسب تعبير وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون في عام 2010؛ وعندما بزغت إمكانية ظهور حكومات أكثر مسؤولية، كنا نأمل بأنها ستقوم على أرضية أكثر صلابة.

وقد بلغت آمالي الخاصة ذروتها في أبريل/نيسان من عام 2011، عندما سافرت بالسيارة من مصر عبر الجزء الشرقي من ليبيا عندما كانت الانتفاضة المناهضة للقذافي في بدايتها. توقفت في بلدة درنة الساحلية، حيث كانت الجدران مغطاة بكتابات الاعتدال الثوري، وهو شيء لم أره من قبل في حياتي. أحد الشعارات كان "التطرف مرفوض." وكان شعار آخر يقول: "نريد بلد مؤسسات." لم يكن أحد ممن التقيت بهم في درنة وبنغازي وطبرق، أو في رحلة قمت بها إلى طرابلس في وقت لاحق من ذلك العام، يرغب في استبدال الطغيان بالإرهاب - ومن بين هؤلاء أشخاص كثيرون كانوا يؤمنون بشكل من الإسلام السياسي المحافظ إلى حد كبير. لقد رأوا في القذافي والقاعدة وجهين لعملة واحدة من الحكم الشمولي، وأرادوا أن يتخلصوا من أي شخص يفرض عليهم أيديولوجية

صارمة. أرادوا حكومة توفر لهم الفرص والازدهار، تستمع إلى شكاواهم وتطبق القوانين وتعمل بموجبها، وتفسح لهم المجال للسعي لتحقيق أهدافهم بسلام. ذلك كان الأمل المنشود، وأعتقد أن ذلك الأمل كان مطمح معظم الشباب الذين هبوا من تونس إلى بنغازي إلى القاهرة إلى المنامة إلى حلب في عام 2011.

وبعد أربع سنوات، لم يتحقق ذلك الأمل في معظم أرجاء المنطقة. ففي مصر، العديد من القادة الشباب الذين اجتمعوا في ميدان التحرير في عام 2011 يقبعون الآن في السجون بتهمة انتهاك قانون يمنع بشكل فعال التجمع السلمي، ولا يزال هناك تمرد متطرف يشن هجمات إرهابية على قوات الأمن والقوات العسكرية في سيناء. في سوريا، قابل الأسد الاحتجاجات السلمية بنيران المدفعية والضربات الجوية، مما مهد السبيل للتطرف جنبا إلى جنب مع أكرام من الجثث. ومن ذلك المرجل، نشأت جماعة إرهابية جديدة تعتبر القتل الجماعي والاستعباد الجنسي مآثر تفاخر بها على وسائل التواصل الاجتماعي. في اليمن، يحاول الآن دكتاتور، كان قد استسلم أن يستغل الطائفية والخصومات الإقليمية للعودة ثانية والتشبث بالسلطة، مما فتح المجال لتنظيم القاعدة على نطاق أوسع وعمق معاناة شعبه. ودرنة، تلك المدينة الليبية التي زرتها في عام 2011، تم الإستيلاء عليها خلال العام الماضي من قبل مجموعة صغيرة من المتطرفين الذين شرعوا على الفور بقتل المحامين والقضاة وموظفي الخدمة المدنية والمدافعين عن حقوق الإنسان - أي التخلص من أي شخص على استعداد لأن يناضل من أجل سيادة القانون ضد حكم السلاح.

إن أربع سنوات هي فترة قصيرة جداً، ومن المبكر جدا التنبؤ بالنتائج التي ستمخض عنها الصحوة العربية، سواء كنا نشهد فترة لا شك مؤلمة من الانتقال إلى نظام أكثر استقراراً وعدلاً وديمقراطية، أو انهياراً للنظام برمته. لكن المخاطر أصبحت بالتأكيد واضحة، وأراها على النحو التالي: من مخاض الصحوة العربية، انبثق نموذجان جديان من الحكم - واحد تمثله تونس، والآخر يتمثل في تنظيم داعش. ولدينا مصلحة عميقة في نجاح النموذج الأول والتأكد من فشل النموذج الثاني.

الآن، قد يبدو من غير الإنصاف وضع مثل هذا العبء على ديمقراطيتكم الفتية، بما يوحي أن الكثير من الآمال في المنطقة يتوقف تحقيقها على نجاحكم، لا سيما في ظل التحديات التي تواجهونها هنا في تونس. ولكنها حقيقة لا يمكن إنكارها. وما أريد أن أؤكد اليوم هو أن العبء يقع بنفس المقدار على أصدقائكم وشركائكم الذين يرغبون بمساعدتكم، لأن لنا حصة في نجاحكم.

وفي القيام بذلك، يجب أن نواجه تحديين ملحين في نفس الوقت.

التحدي الأول المتمثل في تلبية التوقعات الاقتصادية الأساسية للجيل الذي تجرأ على المطالبة بحكومة أفضل وأكثر استجابة.

عشية الثورة، كان نظام تونس الإقتصادي غير قادر على توفير فرص عمل لشباب تونس، وعاجزاً عن ضمان وصول التنمية والموارد إلى أضعف المواطنين، وغير راغب في كبح جماح المتنفذين في السلطة ومنعهم من إساءة استخدام سلطتهم على حساب الشعب. وقد أدت هذه الأسباب الثلاثة مجتمعة إلى إقدام محمد البوعزيزي على القيام بتحدٍ يائس في ديسمبر /كانون الاول عام 2010.

واليوم فقد تعهدت تونس بتصحيح ذلك. لكن لا زال هناك تحديات كثيرة يتعين على الحكومة معالجتها. فالبطالة في تونس لا تزال مرتفعة، لا سيما بين الشباب. ولا تزال هناك فوارق إقليمية

كبيرة في مجال التطوير، والبنية التحتية، وتوفير الفرص. وقد عانت السياحة بشكل خاص من هجمات باردو وسوسة.

ما رأته خلال الأيام الثلاثة الماضية هو أن القادة التونسيين من مختلف ألوان الطيف السياسي يعملون معاً لمواجهة هذه التحديات الاقتصادية. ويسعون جاهدين لتفعيل الإصلاحات التي من شأنها تحسين الاقتصاد وخلق فرص عمل، وتعزيز مناخ الأعمال، وتشجيع التجارة. والولايات المتحدة تساعد في تلك العملية.

إذ استثمرت الولايات المتحدة 60 مليون دولار لإنشاء صندوق المشاريع التونسي الأمريكي الذي سيقدم القروض ويساهم في الاستثمارات العقارية الخاصة في الأعمال التجارية الصغيرة. الهدف من ذلك هو تمكين أصحاب المشاريع الذين سيخلقون عندئذ فرص عمل.

كما تكفل برنامجنا المعروف ببرنامج توماس جيفرسون للمنح الدراسية، والذي تبلغ ميزانيته 20 مليون دولار، بمصاريف أكثر من 400 من التونسيين للدراسة في جامعات وكليات الولايات المتحدة في مجالات ذات أهمية حيوية للنجاح الاقتصادي في تونس.

وتساعد برامجنا الخاصة بتقديم المساعدة التقنية لتونس في إصلاح أنظمة الضرائب، والخدمات المصرفية، و الجمارك لجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق بيئة يمكن فيها للأعمال أن تتعش وأن تساهم في دفع النمو قداماً.

وربما الأهم من ذلك، هو أن الولايات المتحدة قامت بدعم اثنين من ضمانات القروض السيادية بمبلغ إجمالي مقداره 985 مليون دولار، مما ساعد الحكومة التونسية في الحصول على تمويل بأسعار معقولة من رؤوس أموال دولية. في مايو/أيار، قال الرئيس أوباما خلال زيارة الرئيس السبسي إلى واشنطن ان الولايات المتحدة تفكر بتقديم ضمانة ثالثة تصل إلى 500 مليون دولار إذا احتاجت لها تونس لدعم نموها الاقتصادي وتعزيز برنامجها الإصلاحي المستمر.

هذه الخطوات هي بمثابة استثمار استراتيجي في نجاح مستقبل تونس. ومن خلال هذه الخطوات تساعد تونس في استحداث التطور الاقتصادي المتوازن والشامل الذي تحتاجه لتلبية مطالب شعبها ودفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام.

أما التحدي الثاني الكبير الذي يواجه تونس فهو آفة الإرهاب.

كيف يمكن بناء مجتمع حر، وكيف يمكن الاحتفاظ بالتركيز على المهمة الشاقة والمعقدة لبناء برلمانات وأحزاب ومحاكم وأجهزة شرطة ديمقراطية في الوقت الذي يتعرض فيه البلد مراراً وتكراراً لهجمات من قبل إرهابيين عازمين على القتل الجماعي؟ الأميركيون يعرفون معنى المعاناة التي مر بها التونسيون في باردو في مارس/آذار وفي سوسة في يونيو/حزيران. ولكن عندما تعرضنا للهجمات في 11 سبتمبر/أيلول 2001، لم نكن في نفس الوقت نكافح من أجل إنشاء نظام جديد للحكم؛ فالتحدي الذي تواجهونه هو أصعب كثيراً.

ونحن نعلم أنه عندما يتعرض المجتمع لهجوم من قبل تلك العناصر، فمن الطبيعي أن يقول بعض الناس: "الآن هو ليس الوقت المناسب للتفكير في حقوق الإنسان، أو محاكمات عادلة، أو انتخابات ديمقراطية. إذ نحتاج أولاً إلى التركيز على حماية أنفسنا". وبعد كل ما حدث في هذه المنطقة منذ عام 2011، فمن الطبيعي أن يقول بعض الناس: "نعم، هناك حاجة إلى التغيير؛ نعم، الديمقراطية جيدة، ولكن أنظروا إلى ما حدث في سوريا وليبيا. لا يمكننا أن نفتح الباب لذلك".

إن مشاعر الخوف والغضب والعزم على النضال ضد المفجرين الانتحاريين والمسلحين يمكن وبسهولة كبيرة أن تؤدي إلى ردة فعل عكسية مناهضة للديمقراطية. إنها ردة فعل تعيق الإجراءات القانونية الواجب مراعاتها مع جميع الذين يشبه في ارتكابهم جرائم أثناء تعقب المرتكبين الفعليين لتلك الجرائم. وهي ردة فعل تصد كثيرين عن الكلام من أجل مواجهة التأثير السيئ لقلّة قليلة. وهي ردة فعل تساوي المعارضة السياسية السلمية بالتطرف السياسي العنيف.

إننا في الولايات المتحدة على دراية أيضاً بهذا النوع من ردود الفعل. بعد ما حدث لنا في 11 سبتمبر/أيلول، قمنا بتحسين قدراتنا الأمنية والعسكرية والاستخباراتية، وتعزيز التنسيق بين وكالات إنفاذ القانون، وتعقبنا أولئك الذين هاجمونا - وقمنا بكل ذلك على نحو صحيح.

لكننا ارتكبنا أيضاً بعض الأخطاء. فقد قمنا بتوسيع نطاق الرصد غير الخاضع للرقابة. واحتجزنا رجالاً دون توجيه تهمة إليهم أو إمكانية مثلهم أمام محاكم في غوانتانامو. وكما أظهر تقرير صادر عن مجلس الشيوخ الأمريكي في العام الماضي، فقد لجأنا ولعدة سنوات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى التعذيب، وذلك في سعينا لملاحقة أشد أعدائنا خطراً. لقد قمنا بتصحيح هذه الأخطاء، وأعتقد أن مؤسساتنا الديمقراطية أصبحت أقوى من أي وقت مضى. لكن تلك الإجراءات لم تكن آنذاك متسقة مع قيمنا. ففي كل مرة تجاوزنا تلك الخطوط، وفي كل مرة أقدمنا على ردود فعل مناهضة للديمقراطية، فقد انتقصنا بذلك من الوضوح الأخلاقي الذي نطالب الآخرين بموجبه تبني الممارسات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. وبنفس القدر من الأهمية، ففي كل مرة تصرفنا على هذا النحو، كان ذلك التصرف يضر بنا أكثر مما يساعدنا في حربنا ضد الإرهاب. إذ أدى ذلك إلى تنفير المجتمعات التي كنا بحاجة إلى تعاونها لكشف الأعمال الإرهابية ومنع حدوثها، كما تسبب في عدم تمييز الفروق المعنوية التي يجب الحفاظ عليها إن أردنا أن تكون لنا ميزة في هذه المعركة.

ما من تظلم ضد السلطة يبرر الإرهاب، ولكن الإرهاب يتولد من تلك المظالم التي تعتمل في أعماق الذين يتعرضون للتهمة من قبل حكوماتهم ومجتمعاتهم. فتنظيم داعش، على سبيل المثال، نشأ من خلال استغلال المظالم التي أحس بها العراقيون السنة في قرارة نفوسهم، إذ ضاقوا ذرعا بعشر سنوات من من حكم طائفي وغير شامل على نحو متزايد، وبالفراغ الذي أحدثته فظائع الأسد في سوريا. ما هي رسالة داعش اليوم إلى الشباب في جميع أنحاء الشرق الأوسط الذين يكافحون سلمياً منذ عام 2011 لبناء مجتمعات أكثر عدلاً وديمقراطية؟ الرسالة هي: "إن أساليبكم مألها الفشل؛ سيتم إيداعكم السجون، وسوف تتعرضون للتعذيب، وسيتم إسكات أصواتكم، ولن يتغير شيء. وفي المقابل، فنحن الذين نستخدم العنف أقوى وأقوى وسوف ننتصر." تصوروا كيف أن صدى هذه الحجة يمكن أن يتردد في أماكن في هذه المنطقة حيث يتقاسم اليوم الإرهابيون والنشطاء السياسيون المسلمون نفس زنانات السجن. وعلى فكرة، وهذه أيضاً رسالة داعش لأنصار الإسلام السياسي الذين رفضوا العنف ووضعوا ثقتهم في المؤسسات الديمقراطية والانتخابات: "طريقكم سيؤدي إلى تدميركم؛ أما طريقنا فهو طريق النصر." ولهذا السبب من الخطأ الخلط بين الأحزاب الإسلامية

السلمية والإرهابيين. فإن تعاملنا مع أتباع تلك الأحزاب مثلما نتعامل مع الإرهابيين، سيتحول الكثير منهم في نهاية المطاف إلى إرهابيين.

عندما نستسلم لردود فعل مناهضة للديمقراطية - عندما نبدأ بوضع استثناءات للقوانين التي تحمي حرياتنا، وعندما نسكت أصوات المعارضة السلمية، ونعامل من نزج بهم في السجون معاملة وحشية - فإننا بذلك نضعف الأمل بإمكانية المعالجة السلمية للمظالم. وكما قال الرئيس أوباما، "عندما يكون التغيير السلمي الديمقراطي مستحيلاً، فإنه يغذي الدعاية الإرهابية بأن العنف هو الحل الوحيد المتاح". ومن شأن هذه الانتهاكات أيضاً تغيير الأشخاص الذين نحتاج لمساعدتهم من أجل دحر الإرهاب. إن بعض أفضل المعلومات التي نحصل عليها حول الشباب الذين يذهبون للقتال مع داعش وجماعات مماثلة تأتي من عائلاتهم وزعماء دينيين أو غيرهم من أفراد مجتمعهم. ولكن من سيخبر الشرطة عن صديق أو جار أو عن شخص عزيز، إن كان يعتقد بأن ذلك الشخص سيتعرض للتعذيب أو سيختفي بعد القبض عليه؟

هذا لا يعني أنه ينبغي لنا أن نكون سلبيين في مواجهة هذا التهديد الوجودي. يجب أن نكون حازمين في مواجهته. ومع ذلك يجب أن ندرك أن هذا الأمر ليس مسألة تحقيق توازن بين حماية شعبنا والحفاظ على قيمنا. في الواقع يجب علينا أن نفعل الإثنين معاً إن كنا نريد أن نتنصر على الإرهاب.

وكيف يمكننا تحقيق النصر؟

أولا وقبل كل شيء يجب أن نقدم للعدالة أولئك الذين اختاروا العنف والإرهاب، وهذا يتطلب في بعض الأحيان استخدام القوة. وفي هذا الصدد، نحن مع الشعب التونسي والحكومة بنسبة مائة بالمائة. ومن خلال تعاوننا الأمني مع الحكومة التونسية، حيث ساهمنا بأكثر من 225 مليون دولار منذ عام 2011، فقد عملت الولايات المتحدة على تعزيز قدرة تونس على مواجهة التهديدات الداخلية والإقليمية، بما في ذلك الإرهاب. وتصنيفنا لتونس على أنها حليف رئيسي خارج الناتو، هو اعتراف بقيمتنا المشتركة وتعميق لتعاوننا في مكافحة الإرهاب.

أما مقاربتنا الثانية فتكمن في بناء ثقافة الحرية في المجتمع، لحماية حرية التعبير، ولجعل المؤسسات مفتوحة وذات تمثيل، والتأكد من أن الهدف من المؤسسات الأمنية هو توفير الأمن الحقيقي لنا وخدمة وحماية جميع الناس. وكما قال الوزير كيري في القاهرة الشهر الماضي، "إن نجاحنا يتوقف على بناء الثقة بين السلطات والجمهور، ومساعدة أولئك الذين ينتقدون السياسات الرسمية في العثور على وسيلة للتعبير عن معارضتهم بشكل سلمي، من خلال المشاركة في العملية السياسية."

ولأجل هذا نعمل مع تونس لتحسين طريقة تفاعل قوات الأمن مع المجتمعات المحلية ومنع العودة إلى ممارسة التعذيب، في الوقت الذي نساعد فيه قوات الشرطة على تطوير أدوات أكثر فعالية لجمع الأدلة. نأمل في أن قوانين مكافحة الإرهاب سيتم تنفيذها لتقديم الإرهابيين للعدالة وعدم تقييد الحقوق. ونأمل في استمرار التقدم نحو الشفافية والمساءلة، وتعزيز المؤسسات المدنية - من البرلمان إلى المجتمع المدني على نحو مستقل عن الحكومة - وذلك لإجراء رقابة حقيقية.

كما أن بناء ثقافة الحرية يعني أيضاً تعزيز دور المجتمع المدني. لقد كانت تونس مقراً لأول منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان في العالم العربي، وهي الرابطة التونسية لحقوق

الإنسان. للأسف لقد أتقن نظام بن علي كل الحيل والأساليب التي يستخدمها الدكتاتوريون لتقييد نشاط منظمات المجتمع المدني باستخدام إجراءات قانونية وعقبات بيروقراطية، تماما مثلما لا زالت تفعل الحكومات الاستبدادية الأخرى في كافة أنحاء هذه المنطقة.

واليوم استعاد المجتمع المدني التونسي حريته. هناك منظمات جديدة تظهر لإشراك الناس ثانية في حياة بلدهم السياسية والاقتصادية. فمنظمات مثل "البوصلة"، تجعل المعلومات عن البرلمان والحكومات البلدية متاحة بحرية لجميع التونسيين. ومنظمات مثل "مراقبون" قامت بنشر أكثر من 3000 من مراقبي الانتخابات المدربين والمعتمدين لديها في كافة أنحاء تونس في 2011 و 2014 استخدموا تقنية إرسال التقارير في الوقت الحقيقي، وأظهروا للمتشككين ما يمكن لانتخابات مفتوحة، حرة، ونزيهة، وتنافسية أن تكون عليه في دولة عربية. إن منظمات مثل "نحن الشباب"، والتي تنهض بالشباب من خلال تدريبهم على المهارات القيادية وكيفية تطويرها، تقوم أيضاً بإعدادهم للمشاركة في الاقتصاد التونسي الشامل الذي تسعى تونس لبنائه.

والمجتمع المدني هو أيضا مصدر لقدرة المجتمعات المحلية على محاربة قوى التطرف. لقد ظهر في تونس اندفاع لتشكيل منظمات مجتمع مدني جديدة ومكرسة لتثبيط التطرف. تقوم هذه المنظمات بتحويل استياء وتذمر الشباب إلى مشاركة إيجابية وتساعد الأسر في الالتماس من حكومتهم وضع قوانين وسياسات أقوى تحول دون انخراط الشباب التونسي في القتال في سوريا والعراق.

اليوم يقول البعض في المنطقة أن الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني لمواجهة التطرف العنيف هي جهود طيبة وجيدة. ولكن ما لم يتم إخضاع تلك المنظمات للمساءلة فقد يتعرض المجتمع إلى مخاطر كبيرة. ويقولون ان الحريات تضع القوات المتطرفة خارج حدود رقابة الحكومة وسيطرتها. كما يقولون ان الكثير من الحرية يجعل المجتمع ضعيفا وأكثر عرضة لهذا التهديد.

هؤلاء الأشخاص لا يعرفون الإرهابيين معرفة جيدة. لا يحتاج الإرهابيون إلى حرية التعبير أو التجمع كي يذهبوا إلى مكان عام ويطلقوا النار على الناس. الإرهابيون يعرفون كيفية الالتفاف حول كل القيود التي يمكن للحكومات أن تضعها، وكل الحيل التي استخدمها بن علي لقمع المجتمع المدني في تونس. مقابل كل كاتب في مدونة في الشرق الأوسط يتم اعتقاله بسبب منشورات على الفيسبوك أو تويتر ينتقد فيها الحكومة، ومقابل كل مدير منظمة مجتمع مدني يتم إغلاق منظمته لقبوله تمويلاً أجنبياً، هناك مئات الإرهابيين الحقيقيين الذين يقومون بهدوء، تحت غطاء من الخدم الذين يعملون بالنيابة و الأسماء المستعارة، بتجنيد المزيد من الأتباع في غرف الدردشة وينقلون خفية حقائق من الأوراق المالية عبر الحدود. والأكثر من ذلك، الإرهابيون يعرفون كيف يستغلون السياسات القمعية للحكومات بإدماج تلك السياسات في المظالم التي يروونها. ويستخدمون تلك السياسات كأداة للتجنيد. الإرهابيون لا يحتاجون إلى حريات كي يزدهروا، فهم يزدهرون في ظلال غياب الحرية.

من هم إذاً الذين يحتاجون إلى الحرية؟

- الشباب والنساء هم بحاجة إلى الحرية.
- والصحفيون والأكاديميون بحاجة إلى الحرية.
- والمهمشون، الذين هم خارج مجال التنمية الاقتصادية أو النفوذ السياسي هم بحاجة إلى الحرية.

- أولئك الذين تعرضوا للظلم بسبب سياسة الحكومة أو الممارسات الفاسدة، والذين يسعون للتغيير داخل النظام السياسي، هم بحاجة إلى الحرية.
- أولئك الذين يعملون في مجتمعاتهم المحلية لتحسين حياة الناس، وللمطالبة بمدارس أفضل وشوارع أكثر أماناً والمزيد من فرص العمل - الأشياء ذاتها التي تمثل الثقل الموازن للتطرف - هم بحاجة إلى الحرية.
- أولئك المعتدلون والمسالمون، الذين يرفضون العنف، ويقبلون التسامح والتنوع، والذين يعتبرون أن فئاعاتهم الدينية الراسخة ينبغي أن تكون المبدأ التوجيهي للحياة الاجتماعية والسياسية هم بحاجة إلى الحرية، ويحتاجون ويستحقون صوتاً ودوراً في الحكومة.

وقد أظهر النموذج التونسي للحكم أن ذلك قابل للتطبيق. وأظهرت تونس كيف أنه في وجود الحرية يمكن للعلمانيين والإسلاميين أن يجمعهم هدف مشترك لمواجهة التحديات العامة على الرغم من خلافاتهم العميقة. لقد رأينا كيف أنه في خضم أزمة سياسية حادة في عامي 2012 و 2013 اشترك حزب النهضة ونداء تونس وغيرهما من الأحزاب السياسية الأخرى في حوار وطني عقدته منظمات المجتمع المدني، وفي روح من المشاركة والتوافق توصل الجميع إلى توافق حول قضايا رئيسية تفرق ما بينهم. فاتفقوا على مؤسسة ديمقراطية جديدة. واتفقوا على تسليم سلمي للسلطة إلى حكومة انتقالية. واتفقوا على ضرورة المضي قدماً في إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وبعد تلك الانتخابات، استمرت روح التوافق والمشاركة عندما اتفقوا على دعم حكومة توافقية. بالنسبة لتونس، إنها ميزة قياسية رائعة تتمثل في التقدم نحو الديمقراطية، والالتزام بالمشاركة السياسية، وإفساح المجال أمام المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال أحد أكثر قوانين المنظمات غير الحكومية تطوراً في المنطقة؛ إنه وعد بنقل السلطة إلى المجتمعات المحلية. تلك هي الصفات التي تميز تونس عن غيرها من العديد من بلدان هذه المنطقة. إنها صفات تستقطب إلى جانبها أصدقاء مثل الولايات المتحدة، ومن شأنها أن تضمن هزيمة الإرهاب في نهاية المطاف. لذلك يجب أن تقترن محاربة الإرهاب بالحفاظ على المكاسب الديمقراطية، وألا تستخدم أبداً كذريعة للتخلي عن تلك المكاسب.

النموذج التونسي الجديد من الحكم هو نموذج يقوم على الحقوق والمشاركة السياسية والتوافق، وعلى مؤسسات تهدف إلى جعل مصالح كل الناس في صميم أولوياتها. الإستمرار في هذا النهج هو أصعب بكثير من اتباع النهج البديل على الطرف الآخر. وكما رأينا في أجزاء أخرى من المنطقة، فإن تدمير بلد هو أسهل بكثير من بنائه، مثلما تفعلون في تونس، ومثلما يحاول العديد من نظرائكم عمله من سوريا إلى اليمن إلى ليبيا. لذلك، إذا أردنا أن نرى تحقيق وعد 2011 - لبناء الديمقراطية وهزيمة الإرهاب - سنحتاج إلى شيء واحد: سنحتاج إلى أن نكون واقعيين ونتحلى بالصبر.

الدول الاستبدادية لا تجعل الأمور سهلة للحكومات الديمقراطية المتعاقبة. فهي تترك وراءها مؤسسات جوفاء، وشبكات وعادات من الفساد، ومؤسسات أمنية مدربة على حماية دولها وليس شعوبها، وسكان نشأوا على قدر ضئيل من التربية المدنية أو لم يحصلوا أساساً على تلك التربية. يقول الأكاديميون أن الانتقال الناجح من الدكتاتورية إلى الديمقراطية الكاملة مع سيادة القانون يستغرق في المتوسط حوالي 15 أو 20 سنة، في أحسن الظروف. والتحول الديمقراطي يتطلب من المواطنين العاديين أكثر بكثير مما تتطلبه الديمقراطيات الراسخة. ففي الولايات المتحدة، تتطلب الديمقراطية أن نذهب إلى مراكز الاقتراع وندلي بأصواتنا بين الحين والآخر. لا يتوجب علينا أن تأخذ على عاتقنا بناء حكومات محلية من الصفر، أو إعادة تدريب الشرطة لدينا، أو إعادة كتابة

قوانيننا، أو تعيين قضاة جدد، أو خلق أحزاب سياسية جديدة، وأن نقوم في نفس الوقت بتوفير لقمة العيش لعائلاتنا وحماية أنفسنا من الإرهابيين أو القنابل البرميلية.

إننا في الولايات المتحدة ننسى هذا في بعض الأحيان. نتحمس عندما يبدو لنا أن الثورات من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان قد نجحت، فنتحرك لتقديم الدعم لها، ونحاول أن نبقى على الجانب الصحيح من التاريخ. وبعد ذلك بسنوات قليلة، عندما تظل أعلى التوقعات من تلك اللحظات الثورية دون تحقيق، نميل إلى الاستنتاج بأنه حتى المكاسب المتواضعة لم تكن أبداً ممكنة، وأنه يتعين العودة إلى التعامل مع الوضع الراهن المثبط بدلاً من القيام بالاستثمارات والمجازفات الضرورية لتغيير الوضع. الصبر لا يعني قبول معيار أدنى لبلدان في منطقة الشرق الأوسط مما نطبقه على أنفسنا. ولا يعني أنه يتعين علينا القبول بالظلم. ما من أحد تعرض للتعذيب أو الاعتقال التعسفي يرغب في أن يُطلب منه اليوم الإنتظار جيلاً للحصول على انتصاف. نحتاج ببساطة لأن نتذكر أن النكسات التي لا بد أن تواجهها كل ديمقراطية في مرحلة الانتقال هي حافز للعمل بجدية أكبر، وعدم الإستسلام، والاعتراف بأن المكافأة في نهاية المطاف قد لا تأتي في دورة إخبارية واحدة أو حتى في فترة كاملة لإحدى إدارتنا الرئاسية، ولكن المردود يستحق العمل مهما استغرق من الزمن لتحقيقه.

هذا هو الصبر وهذا هو الالتزام اللذان نحن مصممون على إثباتهما بالشاركة مع شعب وحكومة تونس، وفي كل مكان في هذه المنطقة حيث يرغب الناس في العمل من أجل الحرية وسيادة القانون. لقد أثبتتم أنه من الممكن إحراز تقدم، حتى عند مواجهة الخطر الأكبر. وأثبتتم أنه من الضروري إحراز تقدم، بسبب ذلك الخطر على وجه التحديد. هذه المنطقة ومعها العالم بحاجة لأن ينجح نموذج تونس ويعمم كي لا تكونوا وحيدين. والولايات المتحدة تفخر بالوقوف معكم وأنتم تواصلون اتخاذ قرارات جريئة وصعبة أحياناً، يتطلبها المسار الديمقراطي الذي اخترتموه.